http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2052) السنة الثامنة - الأربعاء (23) شباط 2011

قصة اخبارية

الأمم المتحدة تنتقد قلة كفاءة المسؤولين المحليين

ما وراء الاحتجاجات: خُمس العراقيين يعيشون تحت خط الفقر

□ متابعة/ المدى

تعيش فليحة حسن في منزل صغير في وسط بغداد مع ١١ من أفراد عائلتها وهي مثل آلاف من المحتجين الآخرين في العراق لا تعتقد ان قادتها السياسيين يبذلون اي جهد لتحسين حياتها.

وتقول فليحة (٦٧ عاما) وهي جالسة على الارض محاطة باحفادها في المنزل الذي تقطن فيه منذ عقدين "السياسيون والمسؤولون والقيادات لا يهتمون بنا، لديهم الكثير من المال ولا يكترثون لغيرهم".

والمشكلات التي تعاني منها فليحة حسن واولادها واحفادها مستمرة في العراق منذ سقوط النظام في ٢٠٠٣. وابنها وسام هو المصدر الوحيد لكسب الرزق في هذه العائلة، من خلال بيع الحساء للزوار قرب ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني.

ويكسب وسام خمسة الاف دينار يوميا (اربعة دولارات)، وعلى سبيل المقارنة ان النائب في البرلمان يتقاضى أجرا أعلى بتسعين مرة. زوج فليحة اصبح ضعيفا جدا ولا يمكنه العمل فيما قضى ابنها الاخر محمد في هجوم انتحاري في كانون الثاني ٢٠٠٧. وقد خفضت الحكومة حصة مواد البطاقة التموينية التي توزع شبه مجانا على المواطنين.

وكان نظام البطاقة التموينية انشىء في سياق برنامج "النفط مقابل الغذاء" من اجل "التخفيف من الآثار المأساوية" للحظر الذي فرضته الامم المتحدة على العراق بعد غزو النظام البائد الكويت.

ويضع ذلك عائلة فليحة تحت خط الفقر الذي حددته الحكومة ب ٢،٢٠ دولار للفرد يوميا. وتقدر الإحصائيات الحكومية ان سبعة ملايين عراقي يمثلون خمس الشعب يعيشون دون عتبة الفقر، وهو عدد مرشح للارتفاع بسبب عدم تسلم نحو ستة ملايين عائلة الحصة التموينية لمدة ستة اشهر.

وفي الوقت الذي تقدم وزراء بخطط طموحة للحد من الفقر في السنوات القادمة وخفضه من ٢٢٪ الى ١٦٪ من السكان بحلول ٢٠١٥، يشكك الخبراء والفقراء على سواء في امكانية تحقيق ذلك.

وقال مهدي العلاق وكيل وزير التخطيط لوكالة فرانس بريس "هذه (المشكلة) ليست مستعصية ، لأن الغالبية العظمى من الفقراء يعيشون على مقربة من هذه العتبة، واذا تم تطبيق السياسات والاجراءات الصحيحة سينخفض هذا المستوى".

وهذا الكلام صحيح نظريا اذ يملك العراق رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم ولديه كل الضمانات بزيادة دخله. ولكن البلد مر بظروف متعاقبة دمرت اقتصاده.

ورأت الامم المتحدة في تقرير صدر مؤخر ان "الحروب والعقوبات هي التي ساهمت في تدهور مستوى معيشة العراقيين" مشيرة الى ان "هذا البلد كان يعتبر في الماضي من الاكثر تطورا في الشرق الاوسط".

وتبنت الحكومة في أواخر العام ٢٠٠٩ "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر" التي تضمنت ستة أهداف ابرزها خلق فرص عمل والمساواة بين الرجل والمرأة وتحسين نظام الرعاية الصحية والتعليم.

ومن المقرر ان يقدم في أيار المقبل تقرير اولي عما تم تنفيذه.

ولكن الخبراء يعتقدون ان العراق لا يزال يرزح تحت مشاكل تجعل من الصعب خفض معدلات الفقر.

وقال خالد محمد خالد المحلل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقره عمان مشيرا الى تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صنف العراق في المرتبة الرابعة بين الدول الاكثر فسادا في العالم، ان "قلة كفاءة المسؤولين على المستويين المحلي والمركزي يعني ان معالجة الفقر قد تتطلب وقتا اطول مما هو متوقع".

واضاف ان البلد بحاجة الى اصلاحات اكبر" معتبرا ان هذا اهم من زيادة دخل الفرد.

وتابع متسائلا "اذا لم يتم تحسين الصحة والتعليم واذا لم نخلق البنية التحتية، ماذا يعني ان نعطي المزيد من الاموال؟".

ويدعو تقرير الامم المتحدة الى تنويع الاقتصاد مشيرا الى ان قطاع النفط يوفر ١٪ فقط من الوظائف ولو انه يمثل ٦٥ بالمئة من اجمالي الناتج الداخلي العراقي.

وعلى اثر السخط الشعبي المتنامي قررت الحكومة تخفيض رواتب المسؤولين الكبار وبينهم الوزراء بنسبة تصل الى النصف، فيما قررت زيادة مخصصات الحصة التموينية لتبلغ اربعة مليارات دولار.

وتقول صبيحة (٦٠ عاما) وهي ام لثمانية اولاد يعمل منهم واحد فقط ان كل هذا لا يقنع الذين يعانون من البؤس.

واضافت صبيحة التي تعيش في كوخ وسط مكب للنفايات في منطقة الزعفرانية جنوب شرق بغداد "ليس لدينا أمل". وتضيف "هنا لا يوجد ماء ولا كهرباء ولا مدارس. لماذا نعيش هكذا؟ ألسنا بلدا غنيا بالنفط والغاز؟".

متابعة

المجتمع الدولي يأسف لحال الشرق الأوسط

مون: العدالة حلم بعيد المنال لملايين البشر

□ متابعة/ المدى

تحيي شعوب العالم اليوم العالمي لتحقيق العدالة الاجتماعية هذا العام في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الاوسط انتفاضة شعبية اطاحت حتى الان بنظامين من اعتى انظمة المنطقة في تونس ومصر، وهي انتفاضة عنوانها الرئيس هو المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وما تتضمنه من تحسين الظروف المعيشية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وغيرها من الحقوق والضمانات.

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة حددت العشرين من شباط يوما عالميا للعدالة الاجتماعية وذلك ابتداء من العام ٢٠٠٩ وهي مناسبة تقول مديرة برنامج العدالة الانتقالية في العراق د.نهى الدرويش انها كانت فرصة للمجتمعات للسعي نحو ايجاد عدالة اجتماعية حقيقية خاصة في المجتمعات التي ما تزال في طور البناء الديمقراطي.

وتشدد الدرويش في تصريح نشرته اذاعة العراق الحر على اهمية استثمار هذه المناسبة لوضع برامج توعية واسعة بمفهوم وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتشير الدرويش الى ان السبب الرئيس للانتفاضة الشعبية التي تشهدها المنطقة هو ادراك الشعوب ان الانظمة السياسية القائمة هي التي تقف وراء تردي الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية ومصادرة الحريات السياسية في دولها.

الى ذلك يقول رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب سليم الجبوري ان التظاهرات التي يشهدها العراق اليوم هي تعبير عن وعي مجتمعي باهمية العدالة الاجتماعية ووسائل المطالبة بتحقيقها.

ويقر الجبوري ان التجربة السياسية الجديدة في العراق لم تستطع حتى الان تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية في البلاد.

وكان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون وجه رسالة بهذه المناسبة أكد فيها ان العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بينها، الذي يتحقق في ظله الازدهار.

وأضاف مون "فبالنسبة للأمم المتحدة، يشكل السعي إلى كفالة العدالة الاجتماعية للجميع جوهر رسالتها العالمية ألا وهي تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان. ومن المفجع أن العدالة الاجتماعية ما زالت بالنسبة لأعداد مهولة من البشر حلما بعيد المنال. فالفقر المدقع والجوع والتمييز وإنكار حقوق الإنسان، آفات ما زالت عالقة بنسيجنا الأخلاقي، والأزمة المالية العالمية تنذر بتفاقمها"، مشددا على أن "الاستقرار والرخاء العالميين مرهونان بضمان تمتع الشعوب بقدر مقبول من الرفاه والمساواة في الفرص. وعدم تحقق العدالة الاجتماعية للكافة وصمة في جبيننا جميعا".

وترى الامم المتحدة ان السعي إلى كفالة العدالة الاجتماعية للجميع يشكل جوهر الرسالة العالمية ألا وهي تحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان. وتشدد في اعلانها في المناسبة ان اعتماد منظمة العمل الدولية في العام الماضي للإعلان الخاص بالوصول إلى العولمة المنصفة من خلال العدالة الاجتماعية مثال على التزام منظومة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. فالإعلان يركز على ضمان حصول الجميع على حصة عادلة من ثمار العولمة مما يتأتى بتوفير فرص العمل والحماية الاجتماعية ومن خلال الحوار الاجتماعي وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية.

ويقول الاعلان انه من المفجع أن العدالة الاجتماعية ما زالت بالنسبة لأعداد مهولة من البشر حلما بعيد المنال. فالفقر المدقع والجوع والتمييز وإنكار حقوق الإنسان، آفات ما زالت عالقة بنسيجنا الأخلاقي، والأزمة المالية العالمية تنذر بتفاقمها، مشددا على أن الاستقرار والرخاء العالميين مرهونان بضمان تمتع الشعوب بقدر مقبول من الرفاه والمساواة في الفرص. وعدم تحقق العدالة الاجتماعية للكافة وصمة في جبيننا جميعا.

فلنجدد، في هذا الاحتفال الأول، التزامنا بمبادئ العدالة الاجتماعية وبالسعي بهمة إلى اتّباع استراتيجيات وسياسات تكفل تحققها.

قراءة

أسئلة عن ردود فعل الحكومات المحلية على التظاهرات

ناشطون ونواب يختلفون في احتمال إعادة انتخاب المجالس المحلية

□ بغداد/ زينب صنكور

كشف الخبير القانوني طارق حرب عن امكانية مجلس النواب باقالة مجالس المحافظات واجراء انتخابات جديدة.

وقال حرب "للمدى" ان الدستور يعطي الحق لمجلس النواب في اقالة المجالس وان تتولى المحافظة المعنية اجراء انتخابات جديدة.

واضاف انه اذا تمت اقالة او استقالة اكثر من نصف اعضاء مجلس المحافظة فمن حق البرلمان الدعوة لاعادة الانتخابات.

ويتفق النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر مع حرب في ان مجلس النواب لديه الحق في اقالة الحكومات المحلية وقال في تصريح للمدى ان للبرلمان صلاحيات قانونية ودستورية حتى لحل نفسه.

واضاف الشذر ان اجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات يجب ان يتم عبر تشريع قانون، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة اجراء انتخابات للمجالس المحلية ومجالس النواحي والاقضية لانها مجالس معينة وليست منتخبة لذلك يجب ان نسرع بتشريع قانون للاسراع باجراء الانتخابات للمجالس المحلية.

لكن النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية الا طالباني قالت "للمدى" انه ليس من صلاحيات مجلس النواب اقالة مجالس المحافظات، مشيرا الى ان اعضاء مجلس المحافظة لهم الحق في انتخاب رؤساء مجالس المحافظات وفقا للقانون.

واضافت ان البرلمان سلطة رقابية من صلاحياته التحقيق في قضايا تخص مجالس المحافظات ورؤسائها، مشيرة الى ان الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة تحتاج الى توافق بين جميع الكتل السياسية، وتابعت: "لا نستطيع اجراء انتخابات مبكرة الا في حالات طارئة".

في المقابل، اتهمت عضو مجلس محافظة بغداد ايمان البرزنجي امانة بغداد بالتلكؤ في تقديم الخدمات، في ردها على اتهامات شعبية لمجلس المحافظة بالتقصير في العمل.

وقالت البرزنجي "للمدى" ان مجلس محافظة بغداد قدم ما بوسعه خلال السنتين الماضيتين، لكن التلكؤ حصل من امانة بغداد من خلال مشاريعها التي لم ترتق الى المستوى المطلوب.

واضافت: "مجلس المحافظة اصبح في الواجهة".

واشارت البرزنجي الى ان من حق الشعب التظاهر لان الخدمات دون المستوى المطلوب ونحن جهة تشريعية ورقابية نرصد القضايا السلبية ونرسلها للجهات المختصة وهي الامانة المسؤولة عن تقديم الخدمات لذلك انقلب الشعب بسبب سوء الخدمات.

واضافت ان مجلس محافظة بغداد حاول اقالة اكثر من مرة رؤساء مجالس البلدية لكنهم يحظون بدعم رؤساء كتل واحزاب، وقالت: "ما وراء المفسدين اقوى من مجلس محافظة بغداد".

وبينت البرزنجي ان ما يوجه الينا من اتهامات من قبل البرلمان هي اتهامات غير صحيحة لاننا قدمنا واجبنا لكنهم كاعضاء برلمان لم يقدموا (١٪) من القوانين التي اقروها وعليهم ان يحاسبوا انفسهم قبل محاسبتنا .

من جانبها قالت القيادية في التيار الصدري بلقيس كولي "للمدى" انه لا يحق لمجلس النواب اقالة مجالس المحافظات لانها منتخبة من قبل الجماهير.

واضافت كولي ان مجلس النواب لا يمتلك صلاحية اقالة محافظ او نائب محافظ او اعضاء مجلس المحافظة الا باصدار قانون ويكون مقدم من الكتل السياسية، مشيرة الى انه من المفترض ان تنتقي الكتل السياسية اعضاء مؤهلين لخدمة المواطنين ولديهم القدرة والكفاءة والنزاهة باعتبار هذه المجالس مع تماس مع المواطن.

وتابعت ان مجالس المحافظات غير مؤهلة بتقديم الخدمات للمواطنين وخاصة ان الخدمات اصبحت الهاجس الوحيد للمواطنين، مبينة ان التقصير لا يترتب فقط على مجالس المحافظات والمحافظين وانما حتى على الحكومة.

واشارت الى ان التظاهرات حق مكفول قانونيا ودستوريا، متمنية ان تكون التظاهرات سلمية ولا تسيس او تكون هناك اعمال شغب على مؤسسات الدولة لاننا في مرحلة بناء.

من جانبه، اكد عضو مجلس محافظة الديوانية عناد الناعمي ان التظاهرات التي خرجت في الديوانية تطالب باقالة مجالس البلدية ولم تطالب باقالة مجالس المحافظات.

وقال الناعمي "للمدى" ان التظاهرات التي خرجت في الديوانية جميعها تطالب باقالة مجالس البلدية وليس مجالس المحافظات، مشيرا الى ان مجالس المحافظات لن تستطيع اقالة مجالس البلدية.

واضاف ان رؤساء مجالس البلدية تم تعيينهم بقرار من بريمر ولم تكن هناك انتخابات وطالبنا البرلمان عدة مرات لاجراء انتخابات لان رؤساء المجالس معينين وهم لا يعرفون (القراءة والكتابة) ولديهم ضعف في الاداء لذلك لا يستطيعون تقديم الخدمات بالمستوى الذي يطالب به الشعب.

واشار الى ان قانون ٢١ الذي صدر ٢٠٠٨ من البرلمان السابق لم يعطنا الصلاحية باقالة اي رئيس مجلس بلدي وانما فقط محاسبتهم في قضايا الفساد الاداري والمالي او الاستغلال الوظيفي او الحالات الجنائية المخلة بالشرف.

وكان عدد من البرلمانيين شدد على أن التظاهرات التي تجتاح البلاد في الوقت الراهن جاءت نتيجة لتقصير السلطات الاتحادية والمحلية في تقديم أهم الخدمات إلى المواطن العراقي، فيما أكد مجلس محافظة بغداد أن انعدام الخدمات في العاصمة جاء بسبب التركة الثقيلة للمجلس السابق.

وجاء ذلك في وقت أكد خبراء قانونيون أن من حق البرلمان إقالة المسؤولين المقصرين، فيما هدد نواب مجالس المحافظات بإصدار قرار بسحب الثقة منهم.

وكان نائب رئيس مجلس محافظة الديوانية عواد الناعمي قال في وقت سابق إن بعض أعضاء المجالس البلدية في المحافظة يجهلون القراءة والكتابة.

النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج أشار في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن هذه التظاهرات تعد نتاجا للعملية السياسية الديمقراطية، موضحا أن الدستور كفل حق التظاهر ورفع الشعارات للمطالبة بتحسين الخدمات.وأضاف السراج أن هذه التظاهرات من شأنها أن تكشف كل المقصرين وتنقل الكرة إلى مجلس النواب كي يقول كلمته في هذا الخصوص. وأعرب السراج عن تصوره في أن تشكل هذه التظاهرات نقطة فاصلة في تاريخ العراق والمنطقة على أساس أنها تعيد الثقة مابين الشارع العراقي و المسؤولين عن المشهد السياسي والاقتصادي، مضيفا أن المتظاهرين الآن بانتظار الرد المناسب من قبل الحكومة على هذا الأمر.

وكان المتحدث باسم ائتلاف دولة القانون حاجم الحسني أشار في تصريح سابق لـ"المدى" إلى أن التظاهرات التي تعصف بالبلاد لقنت البرلمانيين والحكومة درسا كي يلتفتوا إلى هموم الشعب العراقي. وشدد النائب عن الائتلاف الوطني حبيب الطرفي على أن التظاهرات قد تضع المسؤولين أمام الأمر الواقع وبالتالي يرضخون إلى المطالب الشعبية.

بالعربي الصريح

على هامش الغضب (١)

هل تفعلها الحكومة و...؟

■ علي عبد السادة

لا اعرف لم (تصربعت) الحكومة على إيقاع الغضب الذي لم يستهدف إسقاطها، بل (غنغرينة) الفساد التي تنخر فيها. واجهل لم صرفت هذه الحكومة وقتا للقاء طلبة الجامعات وفئات من الشباب واعلاميين وصحفيين لشرح وجهة نظرها حول تعريف مصطلح الغوغاء.

اجهل ايضا سبب شعور الحكومة انها مهددة بالسقوط اذ لطالما اكدت ان الغضب هنا لا يحاكي ما حدث في مصر وتونس، وقد يحدث في ليبيا واليمن والبحرين. ولماذا تصف النخب المتنفذة جميع من يطالب بتحسين الخدمات واقصاء الفاسدين وتصحيح ومعالجة العملية السياسية بالمأجورين، واحيانا بعثيين او ممولين من القاعدة .. قد يكون هؤلاء راكبي موجة او (بعبع) يصنعه الفرقاء.

يقول مسؤول عراقي كبير، وهو يخاطب صحفيين عراقيين قبل ايام، ان الحكومة تريد التظاهر ضد الصحفيين لانهم يحرضون الناس على "التظاهر وضرب الممتلكات"، ويدعوهم بدلا من ذلك (التحريض) الى التأشير على الفاسدين والمتورطين والمتباطئين والكسالى والمزورين وانهم (الصحفيين) سيرون ما سيفعل.

وتعذر المسؤول في ما بين سطور خطابه بعوائق دستورية وقانونية قال انها تحول دون تطبيق بعض مطالب الغاضبين. قال، مثلا، انه لا يستطيع اقالة أي مجلس محافظة :"انهم منتخبون .. كيف أقيلهم". وان ملفات غيرها لا يسعه حلها لانها بحاجة الى البرلمان او التشريع او تعديل قوانين هنا وبنود هناك.

في هذا الجو المشحون بكل ما نشتهيه من وصف للتعقيد والتوتر، تغيب عن الحكومة ان مجابهة دافع التظاهر الحقيقي جاء برد فعل دون التوقع السياسي المدرك لزمن الشارع وصوته، واعتقد انها بحاجة ماسة، هي وبعض اوساط الرأي العام وصناع القرار السياسي، الى التاكيد ان دعم التظاهر لا يعني، مطلقا، القبول بمظاهر العنف وحرق ممتلكات الدولة، مثلما تتم إدانة تصرفات عنيفة من قبل عناصر الأمن.

دون شك فإن نخبا ثقافية وصحفية، وناشطين مدنيين وبعضا من بقايا الطبقة الوسطى في العراق، يطلقون، يوميا، بطرق مختلفة، رسائل للحكومة مفادها ان دعمهم لحق التظاهر السلمي وتحفيز الجمهور على تذكير الكتل السياسية بوعود الانتخابات، ينأى بنفسه عن اجندات "مشبوهة" ويرفض اي مظهر للعنف او تخريب الممتلكات. لذلك فان اي حوار تخوضه الحكومة مع هؤلاء الناشطين عليه التخلص من بند التحريض السلبي او الولاء لمصالح سياسية تعادي المناخ الديمقراطي في البلاد. هذه ورقة محروقة وعلى الجميع طويها.

في المقابل، فإن الأهم في الحوار المرتجى هو التبادل "المنطقي" في الافكار والرؤى، وإحياء النقاشات السياسية التي تعتبر لقيمة المجتمع المدني ولسلامة طروحات بعض النخب الاعلامية والثقافية، هذا ان حصل درس بليغ في احترام قوى تحرص على حماية بديل صدام حسين.

في هذا الجدل نقول انه في حال تعذر على الحكومة القيام بتنفيذ مطالب الشارع واغلبها، كما يقول مسؤولون فيها، تتعلق بملفات سياسية شائكة، فان عليها، بالمقابل، الاقدام على خطوات تندرج حتما ضمن صلاحيتها.

اذ انها اكدت في مناسبات عديدة :"أشروا لي الفاسدين" و"أعلموني بالمزورين"، وقد يبدو هذا صعبا في ظل إعلام وإشعار متواصلين بهؤلاء دون ان يتحقق الملموس في وقت يفتش البرلمان على ٤٠ مليار دولار ضائعة.

لذا فان امرا يبدو تنفيذه اكثر سهولة على الحكومة. ترى هل بامكانها. هل تستطيع نشر واعلان كل عقود ومشاريع وزارات ومؤسسات الدولة التي تنضوي تحت لواء المؤسسة التنفيذية على مواقعها الرسمية في شبكة الانترنت. هذا مطلب جديد يمكننا اضافته على لائحة الغضب العراقي، وهو ينسجم مع معايير الشفافية.

ترى هل تفعلها الحكومة وتجعل الضوء ساطعا في غرف العقود ومسالك مناقصاتها. هذا امر يسير، لكن هل يتحقق. وللائحة المطالب "اليسيرة" بقية ...